تخليص المحامي الصهيوني براندیس لويلسون من قضية قانونية في صدر شبابه، كانت كافية لتدمير مستقبله السياسي. وهذا دفع ويلسون، بعد توليه مقاليد الرئاسة، الى تعيين براندیس على رأس المحكمة العليا الأميركية.

الموقف الأميركي من الانتداب والتهويد، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩

في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، صدّق مجلس عصبة الأمم على الانتداب البريطاني على فلسطين. ومنذ تلك اللحظة، شرعت بريطانيا في تهيئة المناخ الملائم لانشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، وذلك بواسطة اجراءات وعمليات استهدفت التهويد الكامل لفلسطين، وفق خطة منظمة تضمّنت اغراقها بالمهاجرين اليهود، واطلاق يد الوكالة اليهودية في ادارة فلسطين، وتحطيم اقتصاديات عرب فلسطين وارهاقهم بالضرائب الباهظة وبقوانين الارض الظالمة التي أدت الى انتقال ملكية مساحات واسعة من الأراضي العربية الى اليهود.

وما يهمنا، في هذا المقام، ليس التفصيل في سرد الاجراءات التي قامت بها بريطانيا لخلق البنية الادارية، والسكانية، والاقليمية، والعسكرية، لليهود في فلسطين، وانما التركيز على موقف الولايات المتحدة من هذه الاجراءات، ودورها في تكثيفها، وتصعيدها.

ويمكن تناول الموقف الاميركي من الانتداب البريطاني، واجراءاته التهويدية، في النقاط المحددة التالية:

○ ادّعت حكومة الولايات المتحدة، في مذكرة أرسلتها الى الحكومة البريطانية، بأن من حقها، بسبب اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، ان يؤخذ رأيها حول شروط الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك في الحال، وعرضت الصك الخاص بالانتداب على فلسطين على الولايات المتحدة. وقد أجرت الولايات المتحدة تعديلات عدة على هذا الصك، بهدف تسهيل مهمة بريطانيا والتزامها باقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين[٧].

○ يذكر حاييم وايزمان في مذكراته ان اليهودي الأميركي بنيامين كوهين ـ وهو أحد مستشاري الرئيسيين الأميركيين، ويلسون وروزفلت ـ كان يتولى، بالمشاركة مع اريك فوربس آدم سكرتير وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون[٨]، في مطلع العشرينات، وضع وصوغ الصك الخاص بالانتداب على فلسطين، والاتفاق على نصوصه التي كرست جميعها لصالح انشاء «الوطني القومي اليهودي». ولعله من المفيد أن ندوّن، هنا، باختصار، بعض هذه المواد، لادراك مدى الاجحاف الذي تضمّنته.

المادة ١: للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة، الا في ما قيدها به صك الانتداب.

المادة ٢: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء «الوطن القومي اليهودي».

المادة ٤: يعترف بوكالة يهودية لاسداء المشورة في كل الأمور التي قد تؤثر في انشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين.

المادة ٦: تتحمل ادارة الدولة المنتدبة مسؤولية تسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وان تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، حشد اليهود على الأراضي الأميرية.

المادة ٧: تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية يسهّل لليهود الذين